

تأليف
الدكتور عبد اللطيف عامر
أستاذ الشريعة - جامعة الزقازيق

الناشرون .

دار الكتب الإسلامية

دار الكتاب المصري دار الكتاب اللبناني
القاهرة بيروت

جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة للمؤشر ،

دار الكتاب المصري

القاهرة ع.م.ك

٢٢ شارع قصر النيل - ص.ب ١٥٦
ت ٧٤٤١٦٨ / ٧٥٤٣٠١ - برقية (كتاب مصر)

TELEX: 21581

ATT: 134 K.T.MCAIRO

دار الكتاب اللبناني

بيروت - لبنان

ص.ب ٣١٧٦ - برقية (كتاب لبنان)
ت ٣٤٩٣٧٠ - ٣٤٩٠٥٥

TELEX: K.T.L 22865 LE
BEIRUT

الطبعة الأولى
(١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م)

بسم الله الرحمن الرحيم

فإذا القيتم الذين كفروا فضرب الرقاب
حتى إذا أنخنتموهم فشدوا الوثاق
فإنهم منا بعد وإنهم فداء حتى تضع الحرب
أوزارها

(سورة محمد آية ٤)

قال رسول الله في أسرى بني قريظة :

أحسنوا إسمارهم وقتلوهم واسقوهم
لا تجمعوا عليهم حر الشمس وحر السلاح

(إمتهاع الأسماع ج ١ / ٤٤٨)

لأنقلوا أسيرا ولا تجهزوا على جريح
ومن ألقى السلاح فهو آمن

على بن أبي طالب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَبَّنَا إِنَّا أَمَّا لَدُنْكَ رَحْمَةً وَهَيَّ لَنَا مِنْ أَمْرِنَا رَشَدًا ﴿١﴾

مقدمة الرسالة

يتميز الفكر الإسلامي - على مر العصور - بامتداده إلى عمق الحياة ، وشموله لجوانبها ، وارتباطه بمشكلاتها من جهة .

كما يتميز : بربط أمور الدنيا - معيشة ودراسة - بأمور الدين عقيدة ومصيرا من جهة أخرى .

ومن ثم فإن الباحث الإسلامي حين يتعامل مع هذا الفكر ، فإنه يجب أن يتعامل معه بعقل مفتوح ، وقلب مؤمن ، وحين يقدمه إلى القراء فإنه يجب ألا ينسى هذا الارتباط بين الدين اعتقادا ، وبين الحياة واقعا ، فهو لا يقدم أفكارا مجردة تنحصر في رياضة عقلية ومنتعة فكرية ، كما أنه لا يلهب العواطف بكلمات منمقة وسبحات روحية .

وإذا تتبعنا النهج القرآني : في التربية ، أو المعاملات ، أو غيرها وجدناه يحرص كل الحرص على هذا الربط ، فهو يعرض المسألة مرتبطة بواقع الناس من جانب ، ثم يمزج هذا الواقع فيجعله من صميم الدين من جانب آخر ، وإذا قرأنا آية من القرآن عقب قراءتنا لمسألة من مسائل المعاملات المالية في كتابة الديون مثل قوله تعالى :

﴿ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ ^(١) ﴾ أو عقب توزيع غنائم الحرب

(١) سورة البقرة / ٢٨٢ .

﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾^(٢) ، أو عقب مسألة من مسائل المواريث
﴿نَلَكَ حُدُودُ اللَّهِ﴾^(٣)

فكأنما تقوى الله والتذكير بحدوده هي الضوابط التي ترسم طريق هذه المعاملات
وتضمن سلامتها .

وعلى قارئ الفكر الإسلامى أيضا أن يتصور هذه العلاقة ابتداء ، حتى لا يُجهَد
نفسه بالزام المنهج الإسلامى ما لا يجوز التزامه به ، ولا يحمله من المعانى
 والاتجاهات ما لا يتحملة .

فلقد امتزج هذا الفكر بالحياة ، وامتد إلى جوانبها المختلفة ، ولكن المفكرين
فيه لم يكن يعينهم تقديم الفكر إلى الناس بقدر ما يعينهم تقديم المنهاج الذى يربط
الدنيا بالدين ، ويهيئ الحياة للآخرة .

وكان من الجوانب التى عنى بها الفقه الإسلامى ، ما يسمى الآن بالقانون
الدولى ؛ لأن الدعوة الإسلامية منذ نشأتها كانت خطابا لكل الأمم ، ودعوة صريحة
للعربى ، والأعجمى ، والأبيض ، والأسود على السواء ، كما عبّر عن ذلك رسول
الله ﷺ .

وقد استتبع هذه الدعوة الشاملة قبول من بعض الأمم المجاورة ، ورفض من بعضها
الأخر ، واستتبع ذلك أيضا قيام الصراع المسلح بين أتباع الدعوة الجديدة وخصومها .

وكانت الحروب الإسلامية مجالا خصبا لدراسة الدارسين ؛ لأنها أقرت نظاما
وأرست مبادئ تتعلق بالحرب والسلام والمعاهدات والأسرى والسبايا وغير ذلك ...

وكتب الفقهاء عن كل ما احتاجه الفاتحون من أنظمة تشريعية تنطبق على
المسلمين وغيرهم ، حتى إن بعضهم صنفوا كتباً مستقلة فى الجهاد وما يتعلق به مثل :
سير الأوزاعى (١٥٧ هـ) ، كتاب الجهاد لعبد الله بن المبارك (١٨١ هـ) ، وهو أول
مؤلف فى الجهاد ، والسير الكبير والسير الصغير لمحمد بن الحسن

(٢) سورة الحشر / ٧ .

(٣) سورة النساء / ١٣ .

الشيخاني (١٨٩ هـ) وسير محمد الواقدي (٢٠٧ هـ) ، وكتاب الجهاد للطبري (٣١٠ هـ) ، ورسالة في الجهاد للكرماتسي (٩٠٦ هـ) ، ورسالة أخرى لابن الخطيب (٩٠١ هـ) ...

ولقد كان لحروب الردة والبلغاة والخوارج وفتوحات العراق والشام وغيرها أثر في الفقه حتى يقال : إن بعض مسائله قد نشأت في ظل هذه الفتوحات ، ثم نما الفقه وازدهر بسبب اتساع تلك الفتوحات ، وظهور العلاقات السياسية بين الدولة الإسلامية وغيرها من الدول ، تلك العلاقات التي أوجدت ثورة في الأذهان لمعرفة حكم الحوادث المستجدة والتي تحمل طابع الفقه العام^(٤) .

ومن ثم فإننا نستطيع القول بأن فقه القانون الدولي الناشئ في أوائل القرن السابع عشر الميلادي قد وجد نواة طيبة لمعظم الأحكام التي تحتاجها الدولة المتمدينة في علاقاتها الدولية من بحوث الفقه الإسلامي التي سبقته في هذا المضمار .

ذلك لأن فلسفة الحرب في الأمم السابقة كانت قائمة على التوسع وبسط النفوذ ، فلما جاء الإسلام هذبها ؛ حيث جعلها دفاعا عن العقيدة ، وجهادا في سبيل الله ، وربط الحرب بالعبادة ، ووعد المجاهدين الجنة : ﴿ إِنَّا لَنَشْتَرِي بِحَرْبِكُمْ شَيْئًا وَلَا لَتُؤْتِيَنَّكُمُ اللَّهُ أَجْرًا كَثِيرًا ۖ وَلَئِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۝ ﴾

مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسُهُمْ وَأَمْوَالُهُمْ بِأَن لَّهُمُ الْجَنَّةَ يُقْتُلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدَّا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ ۚ إِنَّ فِي هَٰذَا لَآيَاتٍ لِّمَن يَعْقِلُ ۝

وَمَنْ أَوفَىٰ بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ ۗ ۝ ﴿٥﴾

وقد رغب الرسول ﷺ في الجهاد في سبيل الله فقد روى الترمذي بسنده عن أنس قال : قال رسول الله ﷺ : يعني يقول الله عز وجل : « المجاهد في سبيل الله هو على ضامن : إن قبضته أورثته الجنة ، وإن رجعت رجعت بأجر أو غنيمة » .

(٤) انظر : المدخل للفقه الإسلامي . د / محمد سلام مذكور ص ٨١ ، ٩٥ وأيضا : تاريخ التشريع الإسلامي

ومصادره ص ٨٢ .

(٥) سورة التوبة / ١١١ .

وقال : هو صحيح غريب من هذا الوجه^(٦) .

وحدث أيضا على تجهيز الغزاة حتى جعل أجر المنفقين كأجر المجاهدين فيما يرويه ابن ماجه بسنده عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من جهّز غازيا في سبيل الله حتى يستقل كان له مثل أجره حتى يموت أو يرجع^(٧) » .

ومن هنا نتبين أن هناك فروقا جوهرية بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي في مجال العلاقات العامة بين الدول .. ونجملها فيما يلي :

أولا : يقوم القانون الدولي على أساس إقليميٍّ موزّع بين دول مستقلة ، وتقوم الشريعة الإسلامية على اعتبار إنسانيٍّ : لأن الدعوة الإسلامية بطبيعتها دعوة عالمية ، وأحكامها أحكام دينية .

ثانيا : أحكام القانون الدولي أحكام عامة تسرى على دول مستقلة ذات سيادة لا سلطان لدولة عليها ، ولا توجد سلطات عليا تبأشر اختصاص حل المنازعات الدولية وإلزام الدول باحترام هذا الحل بالقوة عند الضرورة^(٨) .

أما أحكام الشريعة الإسلامية فيقوم على تنفيذها إيمان المؤمنين وقوة يقينهم كسائر الأحكام الدينية ، والهدف منها إصلاح العالم ، فالوجدان حارس للمصلحة العامة في حدود رقابة ولي الأمر .

ثالثا : يرى بعض شراح القانون أن أحكام القانون الدولي ليست لها صفة الإلزام ، وأن الخروج عليها لا يُعدّ خروجا على القانون^(٩) .

(٦) سنن الترمذي كتاب (فضائل الجهاد) باب : ما جاء في فضل الجهاد ج ٤ ص ١٦٤ رقم ١٦٢٠ .

(٧) سنن ابن ماجه كتاب (الجهاد) باب : من جهّز غازيا ج ٢ ص ٩٢١ وقال : في الزوائد إسناده صحيح إن كان عثمان بن عبد الله سمع من عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقد قال في التهذيب : روايته عنه مرسله .

(٨) راجع : القانون الدولي العام في وقت السلم . د / حامد سلطان / ١٦ ، المنظمات الدولية د / محمد حافظ غانم . ط . أولى ص ١٥ .

(٩) جرائم الحرب والعقاب عليها . د / عبد الحميد خميس / ٢١١ .

أما أحكام الشريعة الإسلامية فى شتى المجالات فقد ألبسها الدين ثوب التشريع الذى تجب طاعته انطباعاً على الطاعة وعبادة الله سبحانه^(١٠) .

وعلى هذا الاعتبار فإن (الفقه الدولى الإسلامى) قد وضع نظريات تتصل بمبدأ الشرف الدولى والعدالة الإنسانية ، وأصل مبادئ العلاقات الدولية بما سنّه من تشريعات بين دول العالم فى الحرب والسلام .

وإذا كانت نظرياته موضع بحث الفقهاء قديماً ، فهى قابلة للتطور بتطور الأحداث ونمو العلاقات بين الدول . ومن هنا فإن لنا أن نقول : إن مجال البحث فى جوانب هذه النظريات - على اختلافها - مازال ممتداً أمام الباحثين ، مفتوحاً لكل طالب وكل متخصص على السواء .

ومن هنا أيضاً أتقدم ببحث فى جانب من تشريع الإسلام الدولى هو :

« أحكام الأسرى والسبايا فى الحروب الإسلامية »

أولاً : لهذا الموضوع الذى اخترته اتصال وثيق بالقانون الدولى الحديث وهذا يجعل مجال البحث دراسة مقارنة يتبين فيها سبق الإسلام للتقسيمات الدولية المعاصرة فى وضع أسمى العلاقات الدولية بين الأمم ، وترتيب قواعد مقننة للأسرى والسبايا فى الحروب تحفظ حقوقهم المسلوبة فى ظل الحروب التى سبقت الإسلام ، وتصورون كرامتهم الضائعة تحت سياط الأمم المستبدة ؛ فأكون بذلك .

قد أسهمت فى تركيز الضوء على جانب حضارى إنسانى من جوانب الإسلام .

واشتركت فى تبديد سحابات الوهم التى تلبدت فى بعض الأذهان من أن شريعة الإسلام قاصرة عن علاج مشكلات المجتمعات الدولية الحديثة .

(١٠) انظر : تاريخ التشريع الإسلامى . د / محمد سلام مذكور / ٨٥ .

ثانيا : ازدادات الاشتباكات المسلحة فى العصر الحديث بشكل ملحوظ سواء تلك التى وقعت بين دولتين أو أكثر ، أو تلك التى تقوم بها حركات التحرر الوطنى فى أجزاء كثيرة من قارتى آسيا وأفريقية ، وقد نتج عن تلك الاشتباكات وقوع الآلاف من الأسرى فى أيدي الأطراف المتنازعة مما أثار جدلا فقهيأ فى المحافل الدولية عن مدى الالتزامات التى يجب أن تقدمها الأطراف المتنازعة لهؤلاء الأسرى . كما كان اشتباكنا مع إسرائيل فى العاشر من رمضان سنة ١٣٩٢ هـ ، ووقوع كثير منهم - ولأول مرة - أسرى فى أيدينا سواء فى مصر أم فى سورية حافزا على معرفة أحكام الأسرى فى الحروب الإسلامية .

ثالثا : يثور جدل حول موقف الإسلام من الأسرى بالقتل والإسترقاق حتى انطبعت فى بعض الأذهان - عن جهل أو سوء قصد - صورة مشوهة لنظام دينى يتعطش للدماء ، ويحول الأحرار أرقاء .

كما انطبعت صورة أخرى أكثر تشويها لموقفه من السبايا وبخاصة النساء ، حتى قيل إن الحروب الإسلامية هى التى ملأت الأسواق بالجوارى ، وملأت القصور بملك اليمين .

وفى هذا طمس لمعالم الحقيقة ، وافتئات على طبيعة الحروب فى الإسلام .. وكان لابد لذلك من إيضاح وبيان .

وسواء أكنت قد وقفت فى هذا الإيضاح والبيان أم لم أوفق ، فلقد كانت الرغبة فى ذلك هى الدافع إلى اختيار الموضوع .

الأسرى والسبايا :

أما العنوان بهذه الصياغة (أحكام الأسرى .. والسبايا) فذلك يوحى : بأن الأسرى غير السبايا ، وباختصار شديد نقول : إن الأسرى هم الرجال المحاربون الذين يقعون فى قبضة عدوهم أحياء ، والسبايا هم غير المحاربين من النساء والصبيان ومن إليهم وقد ظفر بهم العدو أحياء كذلك .. وهم جميعا - الأسرى والسبايا - يشتركون فى أحكام ، ولكنهم كذلك يختلفون فى أحكام أخرى ، مما جعلنا نفرق بينهم فى العنوان ، كما فرقت بينهم الأحكام .

أحكامهم بين الفقه والشرعة :

ثم يأتى سؤال - إن لم يرد إلى الأذهان فإننا - نورده لعلاقته بطبيعة البحث ومناقشة الأحكام وهو : هل أحكام الأسرى والسبايا أحكام فقهية ، أم هى من أحكام الشريعة .

وفى ضوء هذه التفرقة الحاسمة بين أحكام الشريعة والفقه وعلى ضوء هذه التفرقة نقول : إن ما نص عليه القرآن خاصا بأحكام الأسرى كان فى آيتين هما قوله تعالى فى سورة الأنفال : ﴿ مَا كَانَ لِنَبِيِّ أَنْ يَكُونَ لَهُ أُسْرَى حَتَّى يَشْخِزَ فِي الْأَرْضِ ﴾^(١١)

وقوله : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ حَتَّى إِذَا أَثْخَسْتُمُوهُمْ فَسُدُّوا أَلْوَتَاكُ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾^(١٢)

فالآية الأولى - كما سنذكر فى خلال البحث - لاتدل دلالة قطعية على وجوب قتل الأسرى ، أما الآية الثانية فهى تحصر مصيرهم فى شيئين : المنّ والفداء . ويبقى بعد ذلك فعل الرسول وقوله بشأن هؤلاء الأسرى . وما صدر عنه ﷺ فى هذا المجال كان مرتبطا بظروفه وملابساته ، وقد صح عنه أنه منّ على بعض الأسرى وقبل الفداء من بعضهم الآخر ، وأمر بقتل بعض الأفراد الآخرين ..

فعل ذلك كله بوصفه إماما لجماعة المسلمين ، وما صدر عنه بهذه الصفة مثل بعث الجيوش وإنفال من بيت المال لا يعد تشريعا عاما ، وقد حمل بعض الفقهاء جميع أوامره ﷺ على الفتوى والتبليغ ، ولم يحملوا ما تعلق بالمعاملات فيها - أو بعضها على الأقل - على الإرشاد والسياسة حسبما يقتضى مقام كل أمر ونهى ، بحسب الأحوال ، فتكون أحكاما سياسية صادرة من الإمامة مربوطة بمصالح تتغير بتغيرها أو مربوطة بأعراف كذلك^(١٣)

(١١) سورة الأنفال . آية ٦٧ .

(١٢) سورة محمد . آية ٤ .

(١٣) أنظر . الإسلام عقيدة وشرعة للشيخ محمود شلتوت / ١٧٤ ، تحليل الأحكام . للشيخ محمد مصطفى شلبى . مطبعة الأزهر / ٣٠٢ - ٣١٥ ، العرف والعادة فى رأى الفقهاء . أحمد فهمى أبو سنة . مطبعة الأزهر ص ١٠٤ .

وفى ضوء ذلك أيضا ترى أن أحكام الأسرى والسبايا من الأحكام الفقهية التى استنبطها الفقهاء ، وكانت محلا لاجتهادات كثيرة أدت إلى اختلافهم فى مسائل كثيرة منها ، وما دامت هى كذلك فإنها ينبغى أن تتأثر القواعد فيها بكل تطور ينتج مصلحة عامة ، وأن تأخذ بكل تشريع حربى وسلمى معاصر مادام لا يتعارض مع أصل نظرة الشريعة للحرب والسلام .

وبعد :

فإننى أحمد الله على ما وفقنى إليه ، وأستغفره على ما قصرت فيه ، وأرجو أن يكون الباحث - فى توفيقه وتقصيره - مأجورا ما دام قد تجرد للبحث ، وأخلص اتجاهه لله : وقد علمنا ربنا أن نستغفره عند النسيان والخطأ :

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ وَانْ نَسْتَغْفِرْهُ حَمَلًا مَا لَا نَطِيقُ : ﴿ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۚ ۞ ﴾

وإن نسأله العفو والعافية فى الدين والدنيا : ﴿ وَأَعْفُ عَنَّا وَاعْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا ۚ أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾ (٢٨١) (١٤) .

ويبقى بعد ذلك أن أتوجه بالشكر والتقدير للأستاذ الدكتور / محمد سلام مذكور الذى أشرف على هذا العمل العلمى حين كان رسالة للدكتوراه . حيث أفدت من توجيهاته وملاحظاته الهادية . فشكر الله له جزاءه خير ما يجزى به عباده الصالحين . وأسأل الله أولا وأخيرا أن ينفع الإسلام بكل كلمة طيبة ونية صادقة وجهد مخلص .

« ربنا عليك توكلنا وإليك أنبنا وإليك المصير » .

الباب التمهيدى

الحروب

ضرورتها وتطورها وأشكالها

يتكون هذا الباب من فصلين :

(١) الفصل الأول :

(الحروب قديما وحديثا فى النظم غير الإسلامية) .

(٢) الفصل الثانى :

(الحروب فى الإسلام ، وأصل العلاقة بين المسلمين

وغيرهم) .

الفصل الأول

الحروب قديما وحديثا في النظم غير الإسلامية

المبحث الأول

الضرورة الاجتماعية للحرب

الحرب ظاهرة اجتماعية قديمة ، صاحبت الإنسان منذ نشأته على الأرض ، وعبرت بجلاء عن طبيعته التي إن كانت تميل إلى السلم ، فهي تلجأ من أجل حمايته إلى الحرب .

بل إن الرغبة في الحروب عند بعض الشعوب البدائية - هي الغالبة على الرغبة في السلم ؛ لأن هذه الشعوب تعيش في خوف من انقضاء عدوها عليها فتظل متربصة متحفزة حتى لا يأخذها على غرة ، فإذا أمنت فكرت في بسط سلطانها وفرض إرادتها على الآخرين ؛ لأن مقياس العزة حينئذ كان هو القهر والتسلط .

وهكذا الإنسان منذ فجر البشرية : منقض على عدوه ، أو هدف لانقضاء عدوه عليه ، وقد يكون صاحب حق يدافع عنه ، وقد يكون باغيا -لايهدف من حربه إلا إلى التسلط والعدوان .

ولقد سجل القرآن الكريم هذا التدافع البشرى والخلاف بين الناس فى قوله عز وجل :

﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ^(١) ۝ ﴾ .

يقول ابن كثير فى تفسير ذلك : (أى لولا أنه يدفع بقوم عن قوم ، وكيف شرور أناس عن غيرهم بما يخلقه ويقدره من الأسباب لفستت الأرض ولأهلك القوى الضعيف) ^(٢) :

ويقول عز وجل فى موضع آخر :

﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ ^(٣) ۝ ﴾ .

وهذا الدفع من السنن العامة ، وهو ما يعبر عنه الفلاسفة فى هذا العصر بتنزاع البقاء ، ويقولون : (إن الحرب طبيعية فى البشر ؛ لأنها فرع من سنة تنازع البقاء العامة ، وهذه الآية ليست نسا فيما يكون بالحرب والقتال خاصة ، بل هو عام لكل نوع من أنواع التنازع بين الناس الذى يقتضى المدافعة والمغالبة ^(٤) .

والحروب فى نظر ابن خلدون ^(٥) طبيعة فى الناس ، وضرورة يفرضها الواقع الذى يعيشون فيه وأصلها إرادة انتقام بعض البشر من بعض ، فإذا تذا مروا لذلك ، وتوافقت الطائفتان . إحداهما تطلب الانتقام والأخرى تدافع عن نفسها كانت الحرب ، وهذا

(١) سورة الحج / آية ٤٠

والصوامع : هى المعابد الصغار للربان والمجوس (قاله ابن عباس ومجاهد وأبو العالية وعكرمة) .

والبيع : أوسع منها وهى للنصارى ، وعن ابن عباس : أنها كنائس اليهود .

والصلوات : هى الكنائس للنصارى عند ابن عباس وقال أبو العالية وغيره : الصلوات معابد الصائين .

(٢) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ج ٣ / ٢٢٦ . دار أحياء التراث العربى بيروت ١٣٨٨ / ١٩٦٩

(٣) سورة البقرة آية / ٢٥١ .

(٤) أنظر تفسير المنار . الهيئة المصرية العامة للكتاب ج ٢ / ٣٩٤ .

(٥) ولد فى رمضان سنة ٧٣٢ هـ بمدينة تونس ، وأشهر كتبه « العبر وديوان المستأ والخبر » .

أمر طبيعي في البشر لا تخلو عنه أمة ولا جيل ، وسبب هذا الانتقام في الأكثر : إما
غيرة ومنافسة ، وإما عدوان ، وهو ما يكون بين الأمم الوحشية التي تسكن الفقر ،
وإما غضب الله ولدينه ، وهذا المسمى بالجهاد في الشريعة ، وإما غضب للملك وسعى
في تمهيده^(٦) .

وكذلك يرى أفلاطون أن الحرب هي الحالة الطبيعية لعلاقات جماعة من
الجماعات السياسية بجماعة أخرى^(٧) .

وعلى الرغم من الأحوال التي تجرّها الحروب وما تجنيه على البشرية من الهلاك
والدمار ، فإنه لا يكاد يخلو منها عصر من العصور ، حتى لتكاد تكون عنوانا على
اجتماع بنى البشر ، هذا الاجتماع الذي ينجم عنه الصدام ، ويتولد عنه النزاع ،
وتقوم بسببه الحروب^(٨) .

تنظيم الحروب وتقنين أصولها :

نظرا لكثرة الحروب بين الأمم ، وتواليها على مر العصور ، وانتشار آثارها على
مختلف الشعوب ، فلقد وضعت لها القواعد والأسس ، وخصص لها رجال القانون الدولي
الدراسات والشروح ، وقد رأوا أن الحرب يجب أن تتوافر فيها عناصر أربعة :

العنصر الأول :

يتعلق بأطراف النزاع ، وهذه الأطراف يجب أن تكون دولا ذات سيادة .

العنصر الثاني :

وهو عنصر الإرادة ، ويقصد به إرادة القتال لدى أطراف النزاع .

(٦) مقدمة ابن خلدون . ط . دار الشعب . تحقيق د / علي عبد الواحد وافي ص ٢٧٠ - ٢٧١ .

(٧) عن « العلاقات السياسية الدولية في ضوء القانون الدولي العام » د . أحمد سويلم العمري . مكتبة الأنجلو

ص ١٤ .

(٨) قام أحد رجال الإحصاء بإجراء شامل لجميع الحروب المعروفة منذ بدء تاريخ البشرية حتى عام ١٩٤٥ ،
وقد ظهر من هذا الإحصاء أنه خلال ٥٥٦٠ سنة منذ عرف تاريخ البشرية حدثت ٣٤٥٣١ حربا بمعدل ٢,٥ حرب
كل عام ، كما تبين أنه خلال ١٨٥ جيلا لم ينم بسلام مؤقت إلا عشرة أجيال فقط (انظر : د / عبد الواحد الفار
أسرى الحرب . الناشر : عالم الكتب سنة ١٩٧٥) . أما الحرب العالمية الثانية فقد بلغ فيها عدد القتلى ٨.٠٠٠.٠٠٠
وعدد المشوهين والعاجزين ١٥.٠٠٠.٠٠٠ ، وعدد الجرحى ٣٠.٠٠٠.٠٠٠ (العلاقات السياسية الدولية . د / أحمد
سويلم العمري) .

العنصر الثالث :

وهو عنصر إيجابى يتمثل فى وقوع الاشتباك المسلح واستخدام القوة والعنف ضد أطراف النزاع كل على حدة .

العنصر الرابع :

وهو عنصر السببية ، ويتعلق بالفرض المستهدف من لجوء الدولة إلى الحرب. وهذا العنصر يحقق مصلحتها أو أمانها المشروعة^(٩) .

وهذا التقنين لأصول الحرب وقواعدها يدل على أنها قدر البشرية الذى لا تستطيع الفكاك منه ، وإن رغبت فى ذلك وسعت إليه ، أو كما يقول فولتير : (إن الإنسان سيقبئل دائما مع غيره من بنى البشر فلا مفر من ذلك^(١٠)) .

ولكن هذا لا يمنع من ظهور المحاولات المستمرة لوقف ذلك النزيف البشرى ولتضييق مجال الحرب وحصرها فى أضيق نطاق .

فلقد عكست المجهودات الدولية اقتناعا عاما بأن الحروب التى تستهدف عدوان الشعوب القوية على الشعوب الضعيفة إنما هى جريمة دولية فى حق البشرية ، وأكد تصريح عصبة الأمم سنة ١٩٢٧ على ضرورة تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية ، ولكن هذا التصريح رغم موافقة كثير من الدول عليه لم يفرض عقوبة على الحرب^(١١) ومن ثم فقد ظهر اتجاه يقول : بأن المعاهدات الدولية ما دامت لم تفرض عقوبة على الحرب فإنها بناء على ذلك لم تتفق على تجريمها .

(٩) انظر تفصيل ذلك فى : أسرى الحرب . د / عبد الواحد الفار من ص ٩ - س ٢٤ قانون الحرب : عبد العزيز على جميع ، عبد الفتاح عبد العزيز ، حسين درويش ص ١٢ .

(١٠) العلاقات السياسية الدولية فى ضوء القانون الدولى العام . د / أحمد سويلم العمري ص ١٤ .

(١١) بعد الحرب العالمية الثانية اتفقت الدول الكبرى فى ١٨ / ٨ / ٤٥ على توقيع اتفاق بإنشاء محكمة عسكرية دولية عليا لمحاكمة مجرمي الحرب التابعين للمحور الأوربي ، ولم يكن الفرض من ذلك توقيع العقوبات على الجرائم التى تحدث أثناء الحرب فقط ولكن أيضا على تدبير الحرب العدوانية أو بدئها ، وقد أعدت لجنة القانون الدولى التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة مشروع اتفاقية دولية للمعاقبة على جريمة إبادة الجنس البشرى . ومنها نقل الصفار قسرا من جماعة إلى جماعة أخرى (مبادئ القانون الدولى . د / محمد حافظ غانم ٧٢٣ ، القانون الدولى العام وقت السلم د / حامد سلطان / ٩٦٥ وما بعدها ، المنظمات الدولية . د / محمد حافظ غانم ص ١١٩ وما بعدها .